المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات

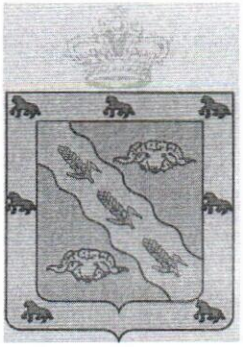

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات

في إطار دورة استثنائية

بتاريخ 19 دجنبر 2022

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المجلس الإقليمي لسطات

- دورة : استثنائية
- جلسة :علنيـــــة

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات
في إطار دورة استثنائية
بتاريخ 19 دجنبر 2022

طبقا لمقتضيات المادة 37 من الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ (7يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، انعقد بمقر الإقليم اجتماع للمجلس الإقليمي لسطات في إطار دورة استثنائية يوم الاثنين 24 جمادى الأولى 1444 هـ الموافق ل 19 دجنبر 2022 م، تحت رئاسة السيد مسعود أوسار رئيس المجلس الإقليمي وبحضور السيد عامل إقليم سطات، مرفوقا بالسيد الكاتب العام للعمالة.

* العدد القانوني لأعضاء المجلس الإقليمي : **23** عضوا
* المزاولون مهامهم : **23** عضوا
* الأعضاء الحاضرون : **21** عضوا وهم السادة:

- مسعود أوسار : رئيس المجلس الإقليمي لسطات
- يوسف لعيالي : النائب الأول للرئيس
- محمد مريوت : النائب الثاني للرئيس
- رشيدة نفيع : النائبة الثالثة للرئيس
- الصديق بعزاوي : كاتب المجلس
- فريد بن الأحمر : نائب كاتب المجلس
- المختار سجاع : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- حجاج خربوش : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- هشام طالبي : رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة
- شيماء الصخري : نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة
- محمد ضعلي : رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة
- وديع المهتدي : نائب لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة
- أسماء معطاوي : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة
- المختار شافيعي : نائب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة
- عبد الرزاق الناجح : عضو مستشار
- محمد الحميدي : عضو مستشار
- نزهة بنعزوز : عضو مستشار
- خضراء الداودي رغيوي: عضو مستشار
- مليكة بداوي : عضو مستشار
- أمينة نجاري : عضو مستشار.
- العربي شريعي : عضو مستشار.

* الأعضاء المتغيبون بعذر (2 عضو) وهما السيدة حاجبة اعبودو: عضو مستشار والسيد سعيد وديع: عضو مستشار.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد مختار شافعي غادر قاعة الاجتماع بعد التوقيع مباشرة في سجل الحضور، وأن السيدة أمينة النجاري غادرتها أثناء بداية مناقشة النقطة الأولى من جدول الأعمال.

كما حضر هذا الاجتماع كل من السادة:

- رئيس قسم الشؤون العامة ورئيس قسم الجماعات المحلية بالعمالة والمدير العام للمصالح ورؤساء المصالح بالمجلس الإقليمي، وبعض ممثلي وسائل الإعلام.

تضمن جدول الأعمال النقطتين التاليتين:

1- المصادقة على برنامج تنمية الإقليم.

2- حول أسئلة كتابية مرفوعة من طرف بعض السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات.

في البداية وبعد التحاق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات بقاعة الاجتماع، وتوفر النصاب القانوني، افتتح السيد رئيس المجلس الإقليمي لسطات أشغال الدورة الاستثنائية بالكلمة التالية:

يشرفني في البداية بعد توفر النصاب القانوني، بحضور 21 وغياب عضوين أن أفتتح أشغال الدورة الاستثنائية للمجلس الإقليمي، طبقا لمقتضيات المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم.

وبهذه المناسبة أرحب:

- بالسيد عامل إقليم سطات والطاقم المرافق له؛

- السيد الكاتب العام للعمالة؛

- بالسيدات والسادة أعضاء المجلس الإقليمي؛

- بالسادة ممثلي المصالح الإعلامية؛

- بالسيدات والسادة الحضور.

واشكر الجميع على تلبيتهم الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة الاستثنائية، التي نتمنى أن تعود نتائجها بالخير على ساكنة هذا الإقليم، خاصة وأنها خصصت أساسا للمصادقة على برنامج عمل المجلس برسم مدته الانتدابية.

وقد تضمن جدول اعمال هذه الدورة النقطتين التاليتين:

1- المصادقة على برنامج تنمية الإقليم.

2- حول أسئلة كتابية مرفوعة من طرف بعض السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات.

وبالنسبة للتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة فقد تم عقد اجتماع مكتب المجلس الإقليمي بتاريخ 10 نونبر 2022، تم خلاله تحديد جدول اعمال هذه الدورة وتحديد الجدول الزمني لاجتماعات اللجان، الذي يجب أن يتم شهرا على الأقل قبل تاريخ عقد الدورة عملا بمقتضيات المادة 10 من المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية العمالة أو الإقليم.

وبناء عليه، تم بتاريخ 2022/11/15 عقد اجتماع للجنة المكلفة بالتنمية القروية والحضرية وانعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة على الساعة الحادية عشرة صباحا وعقد اجتماع للجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الساعة الثالثة بعد الزوال.

كما تم بتاريخ 2022/11/16 عقد اجتماع للجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والاسرة على الساعة الثانية عشرة زوالا وعقد اجتماع للجنة المكلفة بالشؤون القانونية والتعاون والشراكة على الساعة الثالثة بعد الزوال.

لذلك، وفي حالة عدم وجود أي تدخل أعرض على أنظار المجلس الإقليمي النقطة الأولى.

بعده ، تدخل السيد يوسف لعيالي في إطار نقطة نظام، مطالبا السيد رئيس المجلس الإقليمي بتقديم توضيح حول سبب غياب عضوين عن أشغال هذه الجلسة مع عرض مبرراتهما عن هذا الغياب على المجلس للمصادقة، وأجابه السيد رئيس المجلس بإن غيابهما يعود إلى أسباب مبررة ذلك أن السيدة حاجيبة اعبودو في حالة مرض اما السيد سعيد وديع فقد اعتذر عن الحضور لأسباب خاصة ، ثم قام بعدها بعرض هذه التبريرات على انظار المجلس حيث تم قبولها بإجماع السادة الأعضاء.

النقطة الأولى: المصادقة على برنامج تنمية الإقليم:

العرض:

أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي الى انه تبعا لما نص عليه المرسوم رقم 2.16.300 المتعلق بتحديد مسطرة اعداد برنامج تنمية العمالة او الإقليم، تم التعاقد مع مكتب الدراسات الذي قام بإعداد مشروع هذا البرنامج والذي تم عرضه على جميع اللجان المنبثقة عن المجلس الإقليمي لسطات للدراسة وذلك تطبيقا للمادة 10 من المرسوم المذكور، لذلك وقبل إعطاء الكلمة للسيد مدير مكتب الدراسات لتقديم كافة التوضيحات بشأن عرض مختلف المراحل المتعلقة بإعداد هذا البرنامج، أعطى الكلمة للسادة رؤساء اللجان من أجل تقديم ملخص عن أشغال اجتماعات اللجان.

- **السيد رئيس لجنة بالتنمية القروية والحضرية وانعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة،** تلى التوصيات التي تضمنها تقرير لجنته والتي جاءت كما يلي:

1 - مراسلة المصالح الخارجية قبل المصادقة على برنامج تنمية الإقليم من أجل تحقيق الإلتقائية بين مختلف البرامج.

2 - الحرص على تحديد الأهداف المتوخاة بشكل دقيق.

3 - وضع بطائق تقنية للمشاريع المزمع إنجازها.

4 - إعطاء الأولوية للاختصاصات الذاتية للمجلس الإقليمي وخصوصا:

- مشاريع النقل المدرسي،
- مشاريع تأهيل وصيانة الطرق والمسالك والمعابر.

5 - مراعاة مبدأ العدالة المجالية في مجال استفادة الجماعات الترابية بالإقليم من مشاريع برنامج التنمية.

- **السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤو المالية والبرمجة،** استعرض التوصيات المتخذة من طرف لجنته وهي :

- اعتماد عدالة مجالية في تنفيذ المشاريع التي سيتضمنها برنامج تنمية الإقليم.
- عدم تقييد تنفيذ المشاريع بسنة محددة بهذه الوثيقة لأن ذلك سيطرح بعض العراقيل التمويلية، واقترح تركها مفتوحة ما بين 2023 و2025.
- المطالبة بمراسلة المصالح الخارجية المعنية قبل المصادقة على برنامج العمل من أجل تحقيق التكامل والالتقائية بين مختلف البرامج وفق منهج تشاركي وبتنسيق مع السلطة الإقليمية في إطار التعاون والتشارك للتخفيف عن الميزانية الإقليمية.
- التدقيق في تحديد المشاريع الهادفة، مع تقديم الأولويات، وانطلاقا من تشخيص الحاجيات وتحديد الإمكانيات وتقدير وتقييم الموارد النفقات التقديرية الخاصة بالسنوات الثلاث الأولى مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.
- وضع بطائق تقنية للمشاريع المراد إنجازها.
- إعطاء الأولوية للاختصاصات الذاتية للمجلس الإقليمي كالنقل المدرسي ووضع برامج ومشاريع للحد من الفقر والهشاشة وإنجاز وتهيئة وصيانة المسالك لفك العزلة عن الساكنة.
- المساهمة في تأهيل المراكز القروية وتزويد العالم بالماء الصالح للشرب والمساهمة في إنجاز وصيانة الطرق الإقليمية.

- **السيدة رئيسة الشؤون الاجتماعية والأسرة،** تطرقت إلى التوصيات التي أوصت بها اللجنة وهي ضرورة التنسيق مع القطاعات الحكومة من أجل تنزيل برنامج متكامل مع التركيز على الاختصاصات الذاتية والبرامج ذات الأولوية.

- **السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة،** أشار في تدخله إلى أن لجنة بعد دراستها لمشروع برنامج تنمية الإقليم، أوصت بضرورة اعتماد المرونة في البرمجة وإنجاز المشاريع وتقديم الأولويات حسب ما يراه المجلس يدخل في إطار المصلحة العامة الإقليمية في إطار تنفيذ البرنامج التنموي للمجلس، مع مراعاة حجم المشاريع والقدرة التمويلية للمجلس الإقليمي.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **عبد الرزاق الناجح**، أشار في تدخله إلى أن اللجان الدائمة المنبثقة عن المجلس الإقليمي قامت بدراسة مشروع برنامج تنمية الإقليم خلال جلسة واحدة فقط، في حين أن المرسوم ينص على أن دراسة هذا المشروع من طرف اللجان ينبغي أن يتم خلال مدة شهر، متسائلا عما إذا كان تدخله صائبا أم لا.
- **حجاج خربوش**، طالب من السادة الأعضاء الاستماع إلى عرض السيد مدير مكتب الدراسات حول مشروع برنامج تنمية الإقليم، قبل اللجوء إلى المناقشة.
- **الصديق بعزاوي**، ردا على السيد عبد الرزاق الناجح أوضح أن السيد مدير مكتب الدراسات عقد عدة جلسات تشاورية مع السادة أعضاء المجلس الإقليمي، قصد تلقي اقتراحاتهم والعمل بها.
- **عبد الرزاق الناجح**، الذي عقب على السيد الصديق بعزاوي، موضحا أنه لا ينكر اجتماع مدير مكتب الدراسات مع السادة الأعضاء خلال عدة جلسات، غير انه لم يتم إنجاز تقارير بشأنها ترفع إلى المجلس.
- **محمد الحميدي**، اعتبر أن مكتب الدراسات انفرد بإعداد مشروع هذا البرنامج دون الرجوع إلى اقتراحات المجلس والجماعات الترابية بالإقليم، لذا طالب باعتماد المنظور الشمولي في مجال إعداد هذا البرنامج لتعميم استفادة جميع الجماعات الترابية بالإقليم من هذا البرنامج.
- **المختار سجاع**، أشار إلى برنامج تنمية الإقليم يعد بمثابة وثيقة مرجعية للمجلس الإقليمي خلال مدته الانتدابية، وأن إعداد هذا البرنامج قد تم بناء على تشخيص دقيق لحاجيات الإقليم، غير أنه بالرجوع إلى التكاليف المالية المحددة للمشاريع المقترحة فإنها تفوق القدرة التمويلية للمجلس.
- **عبد الرزاق الناجح**، ردا على تدخل السيد المختار سجاع، اعتبر أن هذا الأخير لا يحترم هذه المؤسسة لأن المعني بالرد على ملاحظات السادة الأعضاء هو السيد مدير مكتب الدراسات.
- **يوسف لعيالي**، أشار إلى أن السيد رئيس المجلس هو من له صلاحية تقرير ما إذا كان سيتم تقديم العرض أولا من طرف مدير مكتب الدراسات أم الانتقال مباشرة إلى المناقشة، علما أن السادة الأعضاء توصلوا مسبقا بنسخة من مشروع برنامج تنمية الإقليم.

وبعد المناقشة المتبادلة تم الاتفاق على إعطاء الكلمة للسيد **مدير مكتب الدراسات**، الذي تطرق في بداية تدخله إلى الإطار القانوني لإعداد هذا البرنامج والمتمثل في القانون التنظيمي لمجالس العمالات، والأقاليم، والمرسوم رقم 2.16.300 الصادر في 23 رمضان 1437(29 يونيو 2016) المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج العمالة والإقليم، كما تطرق إلى المنهجية التي تم اتباعها خلال إعداد هذا البرنامج بدءا من مرحلة إعداد قرار وتبليغه إلى السلطة الإقليمية، ومرحلة التنسيق مع المصالح الحكومية، ثم مرحلة تنظيم لقاءات تشاورية على صعيد الدوائر بالإقليم، مع إشراك فعاليات المجتمع المدني، ثم أوضح أنه من خلال القيام بدراسة للموارد المالية للمجلس الإقليمي، تبين أن هناك شح في الموارد المالية والتي تحول دون تلبية الحاجيات بالإقليم، لذا اقترح ضرورة تعبئة الشركاء والموارد.

كما أوضح أنه تم تحديد الأولويات مع مراعاة الاختصاصات الذاتية والمشتركة للمجلس الإقليمي، وأنه بعد إعداد هذه الوثيقة على شكل ملخص تم عرضها على اللجان الدائمة استنادا على المادة 10 من المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج تنمية الإقليم، حيث تم الاكتفاء بهذا الملخص الذي تضمن بالأساس المشاريع موضوع البرنامج وذلك لتسهيل المأمورية على السادة الأعضاء لقراءته والاطلاع عليه بدل عرض البرنامج برمته .

ثم استعرض المحاور الاستراتيجية التي تضمنتها وثيقة برنامج الإقليم والتي لخصها في المحاور التالية:

- **المحور الأول** : تقديم الاطار القانوني
- **المحور الثاني** : المسار الاجرائي والمنهجي لإعداد برنامج تنمية الإقليم

1- الانطلاقة الرسمية(الاجتماع الاخباري التشاوري)
2- اتخاذ قرار اعداد برنامج تنمية الإقليم من طرف رئيس المجلس
3- جمع المعطيات المتوفرة لدى المصالح القطاعية والإدارات العمومية
4- اللقاءات التشاورية مع الرؤساء والفرق التقنية بالجماعات على مستوى دوائر الإقليم

5- اليات الحوار والتشاور مع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقابة النوع وفعاليات المجتمع المدني
6- انجاز الخرائط الموضوعاتية
7- تقييم الموارد المالية للمجلس الإقليمي
8- تحديد المشاريع والأنشطة ذات الأولوية
9- بلورة وثيقة مشروع برنامج تنمية الإقليم ووضع منظومة لتتبع الأهداف والمؤشرات
10- دراسة مشروع برنامج تنمية الإقليم من طرف اللجان الدائمة

- **المحور الثالث** : التذكير بالاختصاصات والمهام
- **المحور الرابع** : الرؤية والمحار الاستراتيجية لبرنامج الإقليم
1- فك العزلة وتاهيل البنيات الطرقية (تهيئة المسالك)
2- تاهيل المجالات الحضرية والقروية (تأهيل مراكز الجماعات)
3- تقوية نسبة ولوج الساكنة القروية للماء الشروب والكهرباء .
4- تعزيز اسطول النقل المدرسي وحكامة تدبيره
5- تحسين الولوج للمرافق والخدمات الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والهشاشة (تشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية ودعم التنمية الاجتماعية بالنسبة للفئات الهشة)
6- دعم مبادرات التسويق الترابي، والحكامة التشاركية وتقوية القدرات المؤسساتية للمجلس الإقليمي .
- **المحور الخامس**: البرمجة المتعددة السنوات لبرنامج تنمية الإقليم.
- **المحور السادس**: منظومة تتبع وتقييم المشاريع والاهداف ومؤشرات الفعالية المرتبطة بها.
1- طريقة احتساب مؤشرات تتبع وتقييم الإنجاز.
2- جذاذة تقييم نسبة انجاز المشاريع الذاتية
3- مصفوقة تتبع الأهداف ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها.
- **المحور السابع**: توصيات من اجا التواصل وتفعيل برنامج تنمية الاقليم

بعد انتهاء مدير مكتب الدراسات من عرضه، فتح باب المناقشة حيث تدخل كل من السادة:

- **السيد عامل إقليم سطات**، لاحظ ان الوثيقة المعروضة للدراسة عبارة عن لائحة المشاريع وليست برنامجا للتنمية والتي يجب ان تتضمن كل المعطيات بدءا بالتشخيص وانتهاءا بلائحة المشاريع ومنظومة التتبع والتقييم.

- **مكتب الدراسات**، أجاب بانه تم الاكتفاء بملخص البرنامج الذي تم عرضه على اللجان الدائمة وذلك لتخفيف عبء القراءة على السادة الأعضاء، موضحا ان المعلومات المتعلقة بالتشخيص تم تدوينها في ما يفوق 200 صفحة هذا بالإضافة الى المعطيات الرقمية، لذلك تم التركيز على المحاور الرئيسية المكونة للبرنامج والمتمثلة في المسار الاجرائي والمنهجي ولائحة المشاريع ومنظومة تتبع وتقييم المشاريع والاهداف والمؤشرات.

- **يوسف لعيالي**، في بداية تدخله أشار إلى أن المجلس الإقليمي كمؤسسة دستورية يتعين عليه أن يساير التوجيهات الملكية السامية والتي تهدف أساسا إلى خدمة المواطنين، محيلا المجلس على الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خلال افتتاح الدورة التشريعية للبرلمان سنة 2014 ، حيث قام بسرده " ان الهدف الذي تسعى اليه كل المؤسسات هو خدمة المواطن، وبدون القيام بهذه المهمة فإنها تبقى عديمة الجدوى بل لا مبرر لوجودها أصلا" ، ثم استعرض بعض الملاحظات حول إعداد برنامج تنمية الإقليم والتي لخصها في النقط وهي:

- التأخير في إعداد برنامج تنمية الإقليم وعدم إخراجه إلى حيز الوجود قبل متم السنة الأولى من المدة الانتدابية لهذا المجلس، كما تنص على ذلك المادة في المادة 80 من القانون التنظيمي لمجال العمالات والأقاليم.

- عدم ضبط مكتب الدراسات لمكونات هذا البرنامج وعدم التنسيق مع المصالح الخارجية والمؤسسات العمومية كالمجلس الجهوي للدار البيضاء – سطات من أجل تحقيق الالتقائية ، متسائلا، عما إذا تمت مراسلة تلك المصالح بهذا الشأن.

- غياب التنسيق مع المصالح الخارجية فيما يتعلق بتجميع المعطيات والاخذ بالموافقة المبدئية لشركاء بالنسبة للمساهمة في المشاريع.
- برمجة مشاريع في غياب دراسات مالية وتقنية مضبوطة.
- عدم مراعاة القدرة التمويلية للمجلس الإقليمي لإنجاز مجموعة من المشاريع المقترحة بالبرنامج، حيث أشار إلى أن مساهمة المجلس الإقليمي في هذه المشاريع قدرت بما يقارب 115 مليون درهم مما يتعذر على المجلس توفير هذا المبلغ، نظرا لمحدودية الموارد المالية بهذا المجلس، إضافة إلى أن مساهمة الشركاء في إنجاز مشاريع غير مضمونة والتي حدد لها مبلغ 845 ميلون درهم.
- وجود أخطاء في المبالغ المدرجة بجداول المشاريع.
- إدراج مشروع تأهيل المراكز القروية في غياب الموافقة المبدئية لوزارة الإسكان وإعداد التراب، مذكرا في هذا الصدد بانه خلال المدة الانتدابية السابقة، تم ادراج هذا المشروع ضمن برنامج التنمية ،غير انه لم يتم إنجازه بسبب عدم مساهمة هذه الوزارة وجهة الدار البيضاء رغم مراسلتهما في الموضوع .

- **المختار سجاع**، اعتبر أن الوثيقة المعروضة على المجلس ما هي إلا ملخص لحاجيات ومتطلبات الإقليم، حيث تساءل عما إذا كان سيتم التصويت على هذا الملخص أم على برنامج تنمية للإقليم، كما أبدى بعض الملاحظات بشأن هذا البرنامج الذي تم إعداده من طرف مكتب الدراسات ،حيث أوضح أنه تم اقتراح مجموعة من المشاريع لا تدخل ضمن اختصاصات المجلس الإقليمي كما هو الشأن بالنسبة لمحور تهيئة الطرق بالوسط الحضري، وأنه تم تضمين هذا البرنامج مشاريع بتكاليف مالية باهظة تفوق القدرات المالية للمجلس، مشيرا في هذا الشأن إلى التكلفة الإجمالية المتعلقة بتهيئة المسالك القروية والمقدرة بمبلغ 48.464.452,00 درهم وأن مساهمة المجلس الإقليمي حدد لها مبلغ 10.000.000,00درهم وأن مساهمة الشركاء حددت في مبلغ 38.464.452,00درهم، حيث تساءل عما إذا كان صندوق التنمية القروية سيكون شريكا في هذا المشروع، مشيرا إلى أن هذا المشروع كباقي المشاريع المقترحة لا يمكن للمجلس الإقليمي تنفيذها لذا طالب بإعداد برنامج تنمية للإقليم يراعي القدرات التمويلية للمجلس، علما أن هذا البرنامج خاضع لجميع أجهز الرقابة .

كما اعتبر ان مجال تهيئة الطرق والارصفة لا علاقة بالمجلس بهذا المجال وكدا الشأن بالنسبة لمجال تعميم الكهرباء والنقل الجامعي اما بالنسبة لمجال تأهيل المراكز القروية أشار الى ان هناك موافقة مبدئية من طرف وزارة الإسكان، وختم تدخله بأن حجم تمويل المشاريع المقترحة تفوق بكثير القدرة التمويلية للمجلس الإقليمي لذلك اقترح تأجيل المصادقة على برنامج التنمية من أجل الاخذ بعين الاعتبار القدرة التحملية للميزانية الإقليمية والاختصاصات الموكولة للمجلس الإقليمي.

- **حجاج خربوش**، شاطر السيد المختار سجاع تدخله، ثم ذكر بمراحل إعداد مشروع برنامج تنمية الإقليم، وبالنسبة لتحديد المشاريع، أوضح أن الأمر يتعلق بأرقام مشاريع وليس برنامج تنمية الإقليم، مشيرا إلى أن المجلس تجاوز السنة الأولى التي يتعين عليه خلالها إعداد هذا البرنامج، واقترح بدوره تأجيل المصادقة على هذا البرنامج، موضحا أن فوائض ميزانية المجلس الإقليمي لا يمكنها تنفيد هذه المشاريع المقترحة، موضحا أن ميزانية السنة الجارية عرفت عجزا والذي تم تجاوزه عن طريق إلغاء الاعتمادات التي كانت مبرمجة لإصلاح الكولف الملكي الجامعي وبالتالي فان من المنتظر الا يتجاوز فائض هذه السنة مبلغ 500 ميلون سنتيم .

- **محمد مريوت**، اقترح بدوره تأجيل المصادقة على برنامج تنمية الإقليم، نظرا لوجود نقائص بالوثيقة المعروضة على أنظار المجلس الإقليمي، مما يستدعي تحديد الأولويات في إنجاز هذه المشاريع، وعقب بدوره على مدير مكتب الدراسات بأن المجلس الإقليمي يتوفر على طاقات مهمة بإمكانها قراءة وثيقة برنامج برمتها .

- **عبد الرزاق الناجح**، من جهته أشار الى أن مسؤولية إعداد وثيقة برنامج تنمية الإقليم في المستوى المطلوب لا يتحملها مدير مكتب الدراسات بمفرده وإنما يتحملها أيضا كافة مكونات المجلس الإقليمي وعقب على السيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة مسائلا إياه عن سبب عدم تضمين تدخله بتقرير اللجنة واعتبر ذلك بمثابة مهزلة وان أجهزة المجلس لم تستطع مساعدة الرئيس في اعداد البرنامج ، ثم أثار

غياب تقرير للجنة المساواة وتكافؤ الفرص ، ومصلحة البيئة والسياحة ...، موضحا أن المجلس الإقليمي ملزم بتنفيذ نسبة 70% من المشاريع المصادق عليها ببرنامج التنمية.

- **العربي الشريعي**، عبر عن أسفه على الأجواء التي تمر بها هذه الجلسة، مشيرا إلى أنه كان من المفروض خلالها المصادقة على برنامج تنمية الإقليم، باعتباره وثيقة ذات بعد تشاركي ومؤطر بقوانين تنظيمية، في حين أنه بحسب ما هو معروض على المجلس لا يرقى إلى مستوى الوثيقة المطلوبة، على اعتبار أنها لائحة لمشاريع طموحة وليست برنامجا للتنمية قابلا للإنجاز ثم أوضح أنه يتعين مراعاة التوجهات السياسية الحالية للحكومة، والتي تنصب أساس على إعطاء الأولوية لمجال تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وكذا مراعاة القدرة التمويلية للمجلس الإقليمي، بالإضافة إلى الاعتماد على التشخيص الفعلي للحاجيات بالإقليم.

- **مليكة بداوي**، أشارت إلى أنه سبق لها خلال اللقاءات التشاورية مع السيد مدير مكتب الدراسات أن اقترحت بناء مسلكين بجماعة رأس العين التي تنتمي إليها، حيث تم اعتماد مسلك واحد بهذا البرنامج، كما أن الجماعة المذكورة تم اقتراح استفادتها من الماء الشروب وانه لم يتم برمجتها إلا خلال سنة 2027، علما أن الساكنة تعاني من خصاص مهول في هذا المجال.

- **وديع المهتدي**، في بداية تدخله هنأ المنتخب الوطني لكرة القدم على الإنجازات التاريخية التي حققها خلال منافسات كأس العالم لكرة القدم برسم سنة 2022 بقطر، ثم عبر عن تفاجئه من تحول السادة الأعضاء من حالة تفاؤل خلال اجتماعات اللجن إلى حالة تشاؤم خلال هذه الجلسة من إمكانية تنفيذ المشاريع المقترحة ببرنامج تنمية الإقليم، علما أن هذه المشاريع لا تمثل سوى ثلث المشاريع المقترحة بالإقليم، مؤكدا على ضرورة تحلي المجلس بطموح كبير لتنفيذ هذه المشاريع مشيرا في ذات الوقت إلى المجهودات التي يبذلها السيد رئيس المجلس في مجال التدخل على الصعيد المركزي من أجل الدفاع عن مصالح الإقليم كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج تأهيل المراكز الصاعدة، كما ذكر بإلقاء التواصلي مع المدير الإقليمي لتجهيز والذي تم خلاله مناقشة إمكانيات الشراكة لذلك أكد على ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل المشاريع عن طريق البحث عن شركاء طالبا في آخر تدخله من السادة الأعضاء ان يكونوا متفائلين .

- **محمد الحميدي**، قدم اعتذاره للسيد رئيس المجلس الإقليمي على ما صدر منه خلال الجلسة السابقة، مطالبا بوضع اليد في اليد والتعاون بين مختلف مكونات المجلس للنهوض بتنمية الإقليم، ثم عبر عن أسفه عن مقترح تأجيل المصادقة على برنامج تنمية الإقليم خلال هذه الجلسة مقترحا أن يتم تعميق دراسة هذا المشروع وتوسيع مجال التشاور بين مختلف الفعاليات، قصد إعداد برنامج متكامل قابل للتنفيذ، مذكرا أنه بإمكان المجلس الإقليمي اعتماد مصادر أخرى لتمويل هذه المشاريع وتحقيقها كجلب حافلات للنقل المدرسي من جهات أجنبية، وطالب في آخر تدخله بضرورة التوفر على المنظور الشمولي في مجال التنمية الإقليمية.

- **الصديق بعزاوي**، خلال تدخله شكر السادة أعضاء المجلس على روح الغيرة والمسؤولة التي يتحلون بها من أجل تنمية هذا الإقليم، مؤكدا على أن مكتب الدراسات قد استجاب لمقترحات السادة الأعضاء خلال اللقاءات التي تمت معهم، ثم اقترح ضرورة عقد اجتماعات إضافية مع السادة الأعضاء بتنسيق مع السلطات الإقليمية قصد إعداد برنامج تنمية للإقليم ناجح يراعي القدرات المالية لهذا المجلس.

- **يوسف لعيالي**، عبر عن استعداده للتعاون مع السيد رئيس المجلس الإقليمي في أداء مهامه، مشيرا إلى أن هذا البرنامج المعروض على المجلس لا يرقى إلى المستوى المطلوب وأنه مجرد ملخص يتضمن لائحة المشاريع، علما أنه يعد بمثابة وثيقة مرجعية خاضعة للرقابة والتدقيق واستنكر ما ورد في عرض السيد مدير مكتب الدراسات قوله أنه عرض ملخص برنامج على أنظار السادة الأعضاء بدعوى انهم لا يستطيعون الاطلاع عليه، الشيء الذي اعتبره إهانة لهذا المجلس، حيث طالب بتقديم اعتذار من طرف السيد مدير المكتب أو فسخ العقدة المبرمة بينه وبين المجلس الإقليمي في مجال إعداد هذا البرنامج.

- **محمد ضعلي**، أشار في بداية تدخله إلى أنه خلال الاجتماعات التي تم عقدها مع السيد مدير مكتب الدراسات تم التنبيه إلى ضرورة مراعاة الاعتمادات المرصودة بميزانية المجلس الإقليمي في مجال إعداد برنامج تنمية الإقليم، مع التركيز على الاختصاصات الذاتية للمجلس، موضحا أنه لا ينبغي التبخيس من المجهود الذي قام به مكتب الدراسات، حيث قام بتشخيص الواقع المزري للإقليم، ثم شكر السيد عامل الإقليم

على توجيهاته النيرة قصد إنجاز برنامج تنمية للإقليم يرقى إلى المستوى المطلوب مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة التمويلية للمجلس، وتطرق بعد ذلك إلى المجهود المبذول من طرف المجلس في مجال البحث عن شركاء، حيث أشار إلى أنه تمت مراسلة وكالتي الحوضين المائيين لأم الربيع وأبي رقراق الشاوية حول عقد شراكة بينمهما وبين المجلس لحفر بعض الآبار بالإقليم.

كما أشار إلى أنه عقد لقاء مع وزيرة السكنى والتعمير حول مشروع تأهيل المراكز الصاعدة بالإقليم، والتي أعطت موافقتها المبدئية للمساهمة في هذا المشروع وفي آخر تدخله اقترح إعداد وثيقة لبرنامج تنمية الإقليم، تستجيب لحاجيات الإقليم وتتماشى والقدرة التمويلية للمجلس الإقليمي.

- **عبد الرزاق الناجح**، تساءل عن المراقبة القبلية، مشيرا إلى أن هناك عقد مبرم مع مكتب الدراسات، وأن هناك أسباب خلفية منعته من تقديم برنامج تنمية للإقليم في أحسن حلة.

- **عامل إقليم سطات**، شكر السادة الأعضاء على تدخلاتهم الوجيهة التي تعبر عن غيرتهم على هذا الإقليم، وطالب بدوره تأجيل المصادقة على برنامج تنمية الإقليم قصد العمل على تجويد هذه الوثيقة موضحا ان الصيغة التي تم بها اعداد الملخص لا تسمح بالتأشير عليها، كما انه تم تسجيل التأخير في عرض الوثيقة على السلطة الإقليمية، غيرأنه نوه بالمجهود الجبار المبذول من طرف مدير مكتب الدراسات، مشيرا أنه قام بتلخيص المشاريع المقترحة من طرف الجماعات على الرغم من كثرتها في حدود الثلث ، ثم لاحظ ادراج بعض المشاريع لا تندرج ضمن اختصاصات المجلس الإقليمي ، كما هو الشأن بالنسبة للنقل الجامعي وادخال صندوق التنمية القروية كشريك في مجال انجاز المسالك، في حين أن هذا الصندوق لا يساهم في هذا المجال ، لذلك اقترح ان يتم تعميق الدارسة في هذا البرنامج من طرف اللجن الدائمة حتى يتسنى اعداد برنامج يراعى اختصاصات المجلس وامكانياته المالية .

- **مدير مكتب الدراسات**، أشار إلى ان طموحات السادة الأعضاء كبيرة، حيث تمت المطالبة خلال اجتماعات اللجان بإدراج كل اقتراحاتهم دون ان يتم التفكير في الموارد المالية ، غير أنه أوضح أنه بالنسبة لتجويد إعداد برنامج تنمية الإقليم، يجب على السادة الأعضاء اعتماد المنظور الشمولي والاقليمي في اقتراح المشاريع، فيما يتعلق بالملاحظات التي همت عدم تحديد الأولويات، أشار الى انه تم القيام بذلك بناء على معايير علمية وتقنية، غيرانه خلال الاجتماعات مع بعض السادة الأعضاء وكذا في اطار اللجان لم يتم قبول نتائج هذه المعايير، وفيما يتعلق بإدراج مشاريع لا تدخل في اختصاصات المجلس، أوضح ان مفهوم التنمية القروية والحضرية ومحاربة الفقر والهشاشة يمكنه ان يستوعب كل المشاريع المقترحة في اطار المصفوفة المالية، غير انه أشار الى ادراج مشروع واحد لا يندرج ضمن اختصاصات المجلس وهو تأهيل بعض مراكز الجماعات وذلك اعتبارا لوجود مشروع اتفاقية في الموضوع ، اما فيما يتعلق بالتدخلات التي همت ضعف القدرة المالية للميزانية، أشار الى ان المجلس يمكنه تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجه عبر البحث عن مصادر التمويل من خلال اللجوء الى الاقتراض او الشركاء او القطاعات الحكومية، موضحا ان الميزانية الإقليمية للتجهيز تتوفر على اعتمادات مرحلة تقدر بمبلغ 50 مليون درهم ويمكن تحقيق فائض خلال مدة البرنامج بمبلغ 25 مليون درهم واقتراض من صندوق التجهيز الجماعي بمبلغ 50 مليون درهم أي ما مجموعه 125 مليون درهم.

-**رئيس قسم الجماعات الترابية**، عقب على مدير مكتب الدراسات، موضحا ان القدرة الإقتراضية للميزانية لن تتجاوز مبلغ 22 مليون درهم اعتبارا لتسجيل خلال السنوات الثلاثة الأخيرة انخفاض مهم في حصة الإقليم من الضريبة على القيمة المضافة على اثر تحويل موظفين من الميزانية الإقليمية الى الميزانية العامة، كما ان اعتمادات ميزانية التجهيز المرحلة، فيها فقط مبلغ لا يتجاوز 7 مليون درهم كاعتمادات حرة (libre) بالإضافة الى مبلغ 25 مليون درهم الممكن تحقيقه كفائض خلال 5 السنوات المقبلة ومبلغ 9 مليون درهم المبرمج للماء .

-**المختار سجاع**، عقب على السيد مدير مكتب الدراسات الذي صرح بعدم اختصاص المجلس بالنسبة لمشروع تأهيل مراكز الجماعات، مستعرضا عليه مقتضيات المادة 86 من القانون التنظيمي التي تنص على انه تمارس العمالة او الإقليم الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجال تأهيل العالم القروي في ميادين الصحة والتكوين والبنيات التحتية والتجهيزات، واعتبر هذه المقتضيات واضحة وضوح الشمس، ثم

التمس من السيد العامل دعوة السيد رئيس قسم الجماعات الترابية لحضور اجتماعات اللجان الدائمة بمناسبة دراستها من جديد لبرنامج التنمية.

- **عامل إقليم سطات،** أوضح ان النقاش كان مفيدا وان الأعضاء باقتراحهم للمشاريع تنم عن الخصاص ولا عيب في ذلك كما ان مكتب الدراسات بدل مجهودات مهمة من خلال طرح وتجميع المشاريع حسب المحاور الاستراتيجية ، غير انه تبين ان هذه المشاريع كثيرة وتفوق القدرة التحملية للميزانية الإقليمية، مما يتطلب تحديد أولويات الأولويات، موضحا ان هناك مشاريع تم اقتراحها بشكل يبين ان هناك خصاص مهول كما هو الشأن بالنسبة لمجال النقل المدرسي الذي ادرج فيه لبعض الجماعات 3 حافلات ، في حين ان هذا المجال يحظى باهتمام كبير في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي اطار برنامج الفوارق المجالية والذي مكن من التوفر على اسطول مهم .

ثم أشار الى ان التوجهات المولوية والحكومية انصبت على مجال الماء الصالح للشرب ، مذكرا في هذا الصدد بمختلف البرامج التي يتم إنجازها كما هو الشأن بالنسبة للاتفاقية المبرمة على مستوى جهة الدار البيضاء- سطات لإنجاز برنامج تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب بغلاف مالي يفوق 300 مليون درهم والذي يضم مجموعة من الجماعات التابعة للاقليم او كما هو الشأن بالنسبة للاتفاقية المبرمة بين المكتب الوطني للماء والكهرباء والمكتب الشريف للفوسفاط بشان انجاز قناة لجلب الماء من الجرف الأصفر الى خريبكة ، والتي ستمكن من تزويد ساكنة الجماعات القريبة من هذه القناة ، إضافة الى مشروع تثنية قناة سد الدورات ومشروع جلب الماء من سد تامسنا وان كل هذه المشاريع ستمكن من تقريب الماء من الساكنة، وبالنسبة لمشروع الربط الفردي ، أوضح ان وزارة الداخلية عن طريق مديرية الماء والتطهير تساهم في هذا المشروع .

كما أشار الى انه يتعين الاهتمام كذلك بمجال اصلاح المسالك باعتبار أهميتها لفك العزلة عن العالم القروي، لذلك طالب بضرورة تجرد الأعضاء من الذاتية والتحلي بالموضوعية ، حتى يتسنى تحديد الأولويات في برنامج التنمية وفق القدرة التحملية للميزانية الإقليمية.

بعد ذلك، اخذ الكلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي الذي اقترح بالنسبة للمحور المتعلق بصيانة المسالك الطرقية أن تنحصر مهمة المجلس الإقليمي في وضع الآليات رهن إشارة الجماعات الترابية.

بعد استنفاد كافة التدخلات المتعلقة بهذه النقطة، قام **السيد رئيس المجلس الإقليمي،** بعرض مقترح تأجيل المصادقة على برنامج تنمية الإقليم الى دورة مقبلة على أنظار المجلس الإقليمي، من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليه بإجماع السادة الحاضرين .

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 33 بتاريخ 2022/12/19.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على برنامج تنمية الإقليم.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2022/12/19.

وطبقا للقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة بالمصادقة على برنامج تنمية الإقليم؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة: 21 **(على اعتبار أن السيد المختار شافعي غادر قاعة الاجتماع بعد التوقيع مباشرة في سجل الحضور، وأن السيدة أمينة النجاري غادرتها أثناء بداية مناقشة النقطة الأولى).**

عدد الأصوات المعبر عنها : 19

عدد الأعضاء الموافقين : 19

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر- المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - أسماء معطاوي - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00 - عدد الممتنعين عن التصويت :00

يقـــرر ما يلـــــــي:

وافق السادة الأعضاء المجلس الإقليمي لسطات على تأجيل المصادقة على برنامج تنمية الإقليم الى دورة مقبلة ، مع مطالبة مكتب الدراسات بالاقتصار في المشاريع على الأولويات التي تدخل ضمن اختصاصات المجلس على أساس ان يتم الاخذ بعين الاعتبار القدرة التمويلية للميزانية الإقليمية .

توقيع رئيس المجلس **توقيع كاتب المجلس**

مسعود أوسار **الصديق بعزاوي**

النقطة الثانية: حول أسئلة كتابية مرفوعة من طرف بعض السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات:

العرض:

أشار السيد رئيس المجلس الإقليمي إلى أنه تم التوصل بمراسلة مؤرخة بتاريخ 2022/08/22، مرفوعة من طرف 7 أعضاء من المجلس الإقليمي وهم السادة يوسف العيالي، محمد مريوت، رشيدة نافيع، هشام طالبي، مليكة بداوي، عبد الرزاق الناجح ومحمد الحميدي تضمنت مجموعة من الأسئلة الكتابية، ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة باعتبارها تهم مجال التدبير الإداري، أعطى الكلمة لرئيس مصلحة المرآب لتقديم الإجابات على هذه الأسئلة، والتي تضمنت ما يلي:

1- بخصوص التساؤل المتعلق بالعمال العرضيين تجدر الإشارة إلى أن اللائحة الخاصة بالعمال العرضيين يتم تغييرها من حين لآخر حسب الحاجة، حيث يصل عددهم حاليا إلى 18 عاملا بعدما كان خلال شهر غشت يصل العدد إلى 20 عاملا، علما أن رئاسة هذا المجلس عند تسلمها مهامها كان عدد هؤلاء العرضيين 16 عونا، وسيتم تخفيض هذا العدد بعد كراء مقهى الكولف الذي يوجد به حاليا حارسين و كذا بعد إيجاد الصيغة الملائمة لاستغلال المشتل الإقليمي الذي هو الآخر به حارسين. أما فيما يخص المبالغ الشهرية فهي معروفة ومقننة قانونيا في حين تبقى عدد أيام العمل موزعة بين فئتين الاولى تخص الحراس وبعض السائقين (30 يوما) والثانية تخص العمال العاديين (22 يوما) على اعتبار أنهم لا يعملون يومي السبت والأحد.

بعد عرض الجواب عن السؤال الأول سجل تدخلات السادة:

- **حجاج خربوش**، ذكر في تدخله بمقتضيات المادة 13 من النظام الداخلي خاصة ما يتعلق بالتوقيت المحدد للإجابة على الأسئلة والتعقيب.

- **يوسف لعيالي**، أشار إلى أنه لم يتم موافاته بلائحة إسمية للعمال العرضيين والمبالغ التي يتقاضونها والمهام الموكولة إليهم وذلك على الرغم من مرور أكثر من شهرين على وضع هذه الأسئلة، موضحا أن الدستور المغربي يضمن لجميع المواطنين الحق في الحصول على المعلومة، وان الرئيس عليه الاستجابة لهذا الطلب والا سيتم ادخال العون القضائي في هذا الشأن.

واجابه السيد رئيس المجلس بأنه يمارس اختصاصه بناء على ما تمت المصادقة عليه في إطار الميزانية الإقليمية وانه على اتم الاستعداد لتمكين اعضاء المجلس من الاطلاع على لائحة العمال على رأس كل أسبوع موضحا ان هذه اللائحة تعرف تغيرات دائمة.

- **عبد الرزاق ناجح**، أشار إلى أن الهدف من طرح أسئلة كتابية هو تنبيه السيد رئيس المجلس الإقليمي من أجل تجاوز المحظور وإصلاح الاعوجاج لتحقيق المنفعة العامة ثم أشار الى انه لا داعي للمطالبة باللائحة الاسمية للعرضيين موضحا انه يعرفهم وان من شأن إثارة البعض منهم ان يحدث مشاكل على مستوى المجلس، واعتبر طرح هذه الأسئلة بمثابة نقمة عليه حيث تم توقيف العرضيين التابعيين لمنطقة بني مسكين وأحدثت له مشاكل مع رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية باتهامه بتسجيل شكاية الغياب في حقها، مستفسرا رئيس المجلس عما اذا كانت إدارة المجلس توصلت بهذه الشكاية، واجابه رئيس المجلس بأنه ليس هناك أي شكاية موضوعة بالمجلس غيرانه تم اداعها بوزارة الداخلية، اما ما يتعلق بتوقيف بعض العرضيين فقد كان ذلك نتيجة عدم التزامهم بأوقات العمل .

وفي هذه اللحظة، تدخل السيد العامل الذي طالب السادة الأعضاء بالالتزام بالاحترام وانه يرفض التدخلات التي تشير الى وجود سياسية الريع بالنسبة لتدبير العرضيين والا سيكون مضطرا لإخراج لجنة من النيابة العامة في الموضوع.

2- بخصوص التساؤل المتعلق باستغلال الآليات تستفيد الجماعات الترابية من خدمات الآليات والشاحنات التابعة لمرآب المجلس الاقليمي بعد وضعها لطلبات الاستفادة، حيث تتحمل الجماعة الترابية مصاريف الكازوال وقد استفادت مجموعة من الجماعات الترابية، إلا أن المشكل الوحيد الذي يبقى عائقا أمام عدم تعميم الاستفادة على باقي الجماعات الأخرى، هو عدم وجود السائقين الخاصين بهذه الآليات حيث تعمل

رئاسة المجلس على حل هذا المشكل من أجل استغلال هذه الآليات خدمة لجميع ساكنة الاقليم دون استثناء أية جماعة.

و في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه و بناء على منشور السيد وزير الداخلية المتعلق بإجراء مباراة مشتركة بين المجالس الاقليمية التابعة لولاية جهة الدار البيضاء- سطات تم تحديد حاجيات المجلس الإقليمي بخصوص سائقي الآليات و الشاحنات في 14 منصبا، غير أنه للأسف لم يتم قبول الملفات المودعة من طرف المترشحين لعدم توفرهم على دبلوم يخول لهم درجة تقني من الدرجة الرابعة (السلم 8) الشيء الذي أدى برئاسة المجلس إلى مراسلة وزارة الداخلية بشأن هذا الموضوع.

بعد عرض الجواب على السؤال الثاني، تدخل كل من السادة:

- **يوسف لعيالي**، لاحظ ان الاليات التي تم وضعها لفائدة بعض الجماعات يتم تزودها بالكازوال بطرق غير قانونية حيث تساءل عن كيفية صرف اعتمادات الكازوال من طرف هذه الجماعات في الاليات التابعة للمجلس الإقليمي هل تتم بطريقة مباشرة ام عن طريق الهبات، معتبرا هذه الطريقة الأخيرة يجب ان تتم بناء على شراكة، واجابه السيد رئيس المجلس الإقليمي بان مسألة التزود بالكازوال تبقي على عاتق الجماعة ولا دخل للمجلس في هذا المجال.

- **وديع المهتدي**، تدخل في إطار نقطة نظام مذكرا بمقتضيات النظام الداخلي طالبا ان يتم عرض الأجوبة عن كل الأسئلة بعدها يفتح باب التعقيب.

- **محمد الحميدي**، طالب السادة الأعضاء بالالتزام بالهدنة في مداخلتهم، والتمس من الرئيس التجاوب مع كل الجماعات بالنسبة لطلباتهم، ثم طالب من رئيس قسم الجماعات الترابية مدى قانونية تزويد آليات المجلس بالوقود عن طريق مساهمة بعض المحسنين.

بعد ذلك تدخل السيد رئيس المجلس الإقليمي الذي طالب بأن لا يتم فتح باب المناقشة الا بعد عرض الأجوبة المخصصة لكل الأسئلة .

3- بخصوص التساؤل المتعلق بمصاريف تسيير حظيرة السيارات والآليات التابعة للمجلس الإقليمي، فهي تتم وفق المساطر والقوانين الجاري بها العمل، وقد قامت مجموعة من لجن التفتيش (المجلس الجهوي للحسابات و وزارة الداخلية و وزارة المالية) بزيارات تفقدية برسم سنة 2019-2020-2021-2022 من أجل مراقبة كيفية تسيير وتدبير حظيرة السيارات، وأنجزت تقارير في الموضوع، حيث كانت كلها ايجابية. وتجدر الإشارة الى أنه رغم برمجة مبلغ 70 مليون سنتيم في أطار الميزانية الحالية لاقتناء المحروقات، فإن المجلس دأب لأكثر من عدة سنوات بما فيها هذه السنة على عدم تجاوز مبلغ 35 مليون سنتيم خاصة وكما يعلم الجميع فإن أثمنة المحروقات وقطع الغيار تضاعفت خلال هذه السنة بنسبة 100 % تقريبا.

4- بخصوص التساؤل المتعلق بالاستغلال العشوائي لبعض سيارات المصلحة لأغراض شخصية خلال أيام العطل، فلم يثبت لرئاسة المجلس ما يدعم ذلك علما أن مدير المصالح ورؤساء المصالح يحتفظون بالسيارات لديهم أيام العطل على اعتبار أنهم يقومون ببعض المهام الإدارية من حين لآخر، خصوصا بالنسبة لمصلحة المرآب حيث يعملون يومي السبت والاحد من أجل تسليم الحافلات للفرق الرياضية...مع الإشارة إلى أنه من باب الاحتياط و بناء على هذا السؤال عقدت رئاسة المجلس اجتماعا مع رؤساء المصالح و دعتهم إلى احترام القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل في استغلال سيارات المصلحة و ذلك تحت طائلة اتخاذ الإجراءات الضرورية في حق المخالفين.

5- بخصوص التساؤل المتعلق بتضارب المصالح و ذلك في ما يتعلق بصفقة التأمين الخاصة بحظيرة السيارات والآليات التابعة للمجلس الإقليمي، فقد تمت مراسلة ثلاث شركات الاولى بمدينة ابن احمد تأمينات الشافعي و الثانية تأمينات مواري بمدينة مراكش والثالثة تأمينات الذهبية للتأمين بمدينة الدار البيضاء، حيث كان العرض المقدم من طرف شركة التأمين الشافعي هو الأقل و بالتالي رست عليه العملية. وتجدر الإشارة الى أن صاحب الشركة اسمه غليم مصطفى ولا تربطه أية علاقة قرابة بالسيد الشافعي المختار عضو المجلس الإقليمي، بل يبقى مجرد تشابه اسم الشركة مع الاسم العائلي للعضو المذكور، الذي كانت تربطه علاقة قرابة بصاحبة الوكالة سابقا حيث بعد تعرض هذه الشركة للإفلاس والإغلاق تم شراؤها من طرف المالك الحالي للوكالة.

6- بخصوص التساؤل المتعلق بتفويض بعض الاختصاصات للسادة نواب الرئيس فهو قيد الدرس من طرف رئاسة المجلس في انتظار توفر الظروف المناسبة لذلك. مع الإشارة إلى أن اختصاصات رئيس المجلس الإقليمي تبقى محدودة.

7- بخصوص التساؤل المتعلق باستعمال البريد الالكتروني كوسيلة للتواصل، تجدر الإشارة إلى أن توجيه الاستدعاءات والمراسلات إلى السادة أعضاء المجلس يتم بالدرجة الأولى عبر الإدارة بالطرق العادية تحت اشراف السلطة الإقليمية، حيث تبقى هي الوسيلة الوحيدة الأساسية والمعتمدة. في حين يبقى اعتماد البريد الالكتروني إجراء ثاني هدفه السرعة لإيصال المراسلات والاستدعاءات للسادة الأعضاء الذين تسعفهم الظروف والامكانيات للعمل بهذه الطريقة (البريد الالكتروني) وذلك ربحا للوقت. علما أن المصالح المركزية لوزارة الداخلية في إطار التدابير المتخذة لرقمنة العمل الإداري والتواصل، توصي بضرورة توفر كل المنتخبين على بريدهم الإلكتروني خاصة وأنه تم إحداث منصة إلكترونية تهم شؤون المجالس الجماعية (منصة مجالس) والتي يتعين على كل الأعضاء زيارة هاته المنصة لتتبع مختلف الإجراءات لعقد الدورات.

وفي الختام أشير الى أن رئاسة المجلس تمارس اختصاصاتها وفق القانون وتعمل جاهدة على حسن التدبير والعقلنة والترشيد في جميع النفقات خدمة لساكنة الإقليم.

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- يوسف لعيالي، طالب بموافاته ببيان تفصيلي لصرف نفقات المحروقات بالنسبة لكل الآليات والسيارات وكذا المهام التي تقوم بها مشيرا الى انه لم يتم تلبية طلبه هذا، ثم ذكر بعدم قانونية طريقة تزويد آليات المجلس بالوقود من طرف الجماعات، وعقب عليه السيد رئيس المجلس الإقليمي سائلا إياه عن سبب عدم اثارة هذه الملاحظة عند مطالبته بالآليات لإصلاح بعض المسالك بجماعة امكارطو، بعدها تدخل من جديد السيد يوسف لعيالي موضحا انه في حالة عدم تمكينه من البيان التفصيلي لتدبير حضيرة السيارات سيتم ذلك عن طريق العون القضائي، واجابه السيد رئيس المجلس بأنه يقوم فقط بممارسة اختصاصاته القانونية والتنظيمية.

في هذه اللحظة، تدخل السيد عامل إقليم سطات الذي طالب من رئيس المجلس تطبيق مقتضيات النظام الداخلي الذي يسمح بتسجيل تدخل واحد لكل عضو. ، واعتبر ان تكرارنفس التدخلات المتبادلة بمثابة ضياع للوقت حيث عبر عن انسحابه من قاعة الاجتماع لوجود اجتماع مهم على مستوى العمالة.

- هشام طالبي، تساءل حول الاستغلال العشوائي لسيارات المصلحة الأربع المملوكة للمجلس الإقليمي، مشيرا الى انه يتم استغلالها باستمرار يومي السبت والأحد.

بعد ذلك، أخذ الكلمة **السيد رئيس المجلس الإقليمي** للإجابة عن تساؤلات السادة الأعضاء، حيث أوضح أنه على أتم الاستعداد لتزويد السادة الأعضاء بكل المعلومات الضرورية والتي تدخل ضمن اختصاصات المجلس ويمكنهم ربط الاتصال بالمصالح المعنية في الموضوع، وبالنسبة للتساؤل المطروح حول استغلال السيارات يومي السبت والأحد، أشار إلى أنه يتم استغلالها من أجل تسليم الحافلات للجمعيات الرياضية والاجتماعية بناء على الطلبات التي يتم التوصل بها ، حيث كما هو في علم الجميع فإن المجلس الإقليمي يتوفر على حافلات مخصصة لتدعيم المجال الاجتماعي والرياضي وان هذه الجمعيات هي التي تتحمل تزويد هذه الحافلات بالوقود.

وبعد الانتهاء من التداول في النقطتين المدرجتين بجدول الأعمال، توجه رئيس المجلس الاقليمي بالشكر الجزيل للسلطة الاقليمية وعلى رأسها السيد عامل إقليم سطات والسادة الأعضاء

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 19 دجنبر 2022
للمجلس الإقليمي لسطات

مولاي صاحب الجلالة والمهابة الملك المعظم والمؤيد بالله محمد السادس أمد الله في عمركم، وأدام عزكم ونصركم، وحقق فيكم لشعبكم الملتف حولكم والمتعلق بأهداب عرشكم العظيم ما يصبو إليه من رفعة وسؤدد.

وبعد، يسعد ويشرف خديمكم المطيع رئيس المجلس الإقليمي لسطات، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء هذا المجلس وسكان الإقليم، بمناسبة اختتام أشغال الدورة الاستثنائية بتاريخ 19 دجنبر للمجلس الإقليمي لسطات برسم سنة 2022، أن يرفع إلى مقام جنابكم الشريف أسماه الله وأعز أمره آيات الولاء الدائم لشخصكم المحفوظ بالله وألطافه، وعبارات التعلق بأهداب العرش العلوي المجيد نبراس الأمة، ورباط كلمتها وضامن وحدتها والساعي بها قدما إلى مضامين الفوز والنجاح وآفاق الرشد والصلاح.

مولاي،

إن دورة مجلسنا هذه وهي تشرف على استكمال أشغالها بعون الله وحسن توفيقه كانت خلال انعقادها تستلهم روح توجيهاتكم النيرة وتستنير بضياء تعليماتكم المولوية السامية التي تحدونا إلى المزيد من الجهود لبلوغ الأمل المنشود والهدف المحمود من أجل إسعاد رعاياكم الأوفياء سكان هذا الإقليم ودفع عجلة التقدم به إلى الأمام في ظل سياستكم الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق النهضة الشاملة التي يعرفها عهدكم الزاهر الميمون في شتى الأصعدة والمجالات.

وإننا يا مولاي، لنعتبر أنفسنا جنودا مجندين على الدوام وراء جلالتكم لتحقيق ما تطمحون إليه من نماء وعزة من أجل مواصلة الجهود لتحقيق النتائج المحمودة على هدي فكركم النير الخلاق.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقاكم ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين، ومتعكم برداء الصحة والعافية، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضدكم بشقيقكم السعيد، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته.

وحرر بسطات يوم الاثنين 24 جمادى الأولى 1444 هـ
الموافق ل 19 دجنبر 2022 م

الإمضـــاء: خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

رئيس المجلس
إقليم سطات
مسعود اوسار